

# تحرك عاجل

## سجن أحد الأطباء بتهمة "إهانة الملك "

في أول يوليو/ تموز، اعتقل الدكتور سعيد حبيب السماهيجي ليقضي حكماً بالسجن لمدة عام بتهمة "إهانة ملك البحرين". ولذا فهو يعد سجين رأي .

وأدين الدكتور سعيد مظاهر حبيب السماهيجي " بإهانة ملك البحرين علانية " وحكم عليه في 11 ديسمبر/ كانون الأول 2013 من قبل الفرع الثالث للمحكمة الجنائية الصغرى في العاصمة، المنامة، بالسجن لمدة سنة واحدة وبكفالة مقدارها 200 دينار بحريني (حوالي \$ 530 أمريكي) لوقف التنفيذ الفوري للعقوبة في انتظار الاستئناف. وتمت إدانته بموجب المادتين 2/92 و 214 من قانون العقوبات البحريني. وبموجب المادة 214، "عقوبة السجن يعاقب بها أي شخص يسيء إلى أمير البلاد [الملك]، أو العلم الوطني أو الشعار الوطني": وهذا انتهاك للحق في حرية التعبير. وفي 3 أبريل/ نيسان 2014 أيدت محكمة الاستئناف العليا الحكم الصادر بحقه. وفي 1 يوليو/ تموز ألقى القبض عليه ليقضي عقوبته في سجن جو، الذي يبعد حوالي 30 كم جنوب المنامة. وقد راجعت منظمة العفو الدولية وثائق المحكمة وتعتقد أنه سجين رأي، سجن لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير .

الدكتور سعيد السماهيجي، طبيب عيون، ألقى كلمة قصيرة وتم تصويرها في 1 سبتمبر/ أيلول 2013 بعد مشاركته في جنازة المتظاهر صادق سبت ( 22 عاماً) والذي لقي حتفه في مجمع السلمانية الطبي بعد شهر من دهس سيارة شرطة له أثناء مظاهرة حدثت في 30 يوليو/ تموز 2013. وكان الدكتور سعيد السماهيجي ومجموعة من الأطباء قد حكم عليهم بالسجن لمدة سنة واحدة في 2011 للمشاركة في الاحتجاجات. وقال لمنظمة العفو الدولية إنه خلال اعتقاله في 2011 قد تعرض للضرب على الرأس والساقيين والكلى وأنه لا يزال يعاني من مشاكل بسبب هذا التعذيب.

### يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية :

- والإعراب عن قلقكم من أن الدكتور سعيد مظاهر حبيب السماهيجي سجين رأي محتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، وحث السلطات البحرينية للإفراج عنه فوراً ودون شروط؛
- حث السلطات على إلغاء القوانين التي تجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، وذلك تمثياً مع التزامات البحرين بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

يرجى إرسال المناشدات قبل 20 أغسطس / آب 2014 إلى :

ملك البحرين

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة  
مكتب جلالة الملك  
ص ب 555  
قصر الرفاع، المنامة، البحرين  
فاكس: + 973 1766 4587 (مواصلة المحاولة)  
**صيغة المخاطبة: جلالتم**

وزير الداخلية

الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة  
وزارة الداخلية  
ص ب 13، المنامة، البحرين  
فاكس: + 973 1723 2661  
تويتر @ moi\_Bahrain :  
**صيغة المخاطبة: معاليكم**

**كما ترسل نسخ إلى :**

وزير العدل والشؤون الإسلامية  
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة  
وزارة العدل والشؤون الإسلامية  
ص. ب. 450، المنامة، البحرين  
فاكس: + 973 1753 1284  
البريد الإلكتروني minister@justice.gov.bh :  
تويتر @ Khaled\_Bin\_Ali :

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال  
عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان  
البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة  
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه  
ممكناً.

# تحرك عاجل

## سجن أحد الأطباء بتهمة "إهانة الملك "

### معلومات إضافية

كان الدكتور سعيد مظاهر حبيب السماهيجي، طبيب العيون، واحداً من مجموعة المهنيين الصحيين في مجمع السلمانية الطبي في المنامة الذين اعتقلوا في مارس / آذار وإبريل / نيسان 2011. وتحدث بعضهم بصراحة في مقابلات مع صحفيين أجانب متهمين الحكومة بارتكاب انتهاكات ضد المحتجين. وقد احتجزوا جميعهم بمعزل عن العالم الخارجي لعدة أسابيع. وفي معظم الحالات لم تكن أسرهم تعرف أماكن وجودهم معظم ذلك الوقت، وسمح فقط لرؤيتهم خلال الجلسة الأولى من محاكمتهم أمام محكمة الأمن الوطني الابتدائية، وهي محكمة عسكرية، والتي بدأت يوم 6 يونيو/ حزيران 2011. وحكمت عليهم هذه المحكمة في سبتمبر/ أيلول 2011 بالسجن ما بين خمسة و 15 عاماً.

وفي يونيو/ حزيران 2012، خفضت محكمة الاستئناف الجنائية العليا الأحكام الصادرة على تسعة منهم، بمن فيهم الدكتور سعيد السماهيجي ، إلى ما بين شهر واحد وخمس سنوات في السجن وبراءة الآخرين. وفي أول أكتوبر/ تشرين الأول 2012 رفضت محكمة النقض في البحرين في المنامة استئنافات تسعة أطباء وممرضين ضد أحكامهم وأيدت تلك الأحكام. وأطلق سراح الدكتور سعيد السماهيجي في 24 أبريل/ نيسان 2013 بعد استكمال مدة عقوبته في السجن. ومن بين المجموعة، الدكتور علي عيسى منصور العكري، وهو طبيب جراح استشاري، الذي ما يزال يقضي عقوبة السجن لمدة خمس سنوات في سجن جو.

وبعد الاطلاع على الوثائق القانونية والأدلة، لم تعثر منظمة العفو الدولية على أي دليل على أن أحداً منهم قد استخدم العنف أو دعا إليه في ما قاموا به من دور في مظاهرات 2011 المؤيدة للإصلاح. وتعتبرهم المنظمة من سجناء الرأي، الذين سجنوا لمجرد ممارستهم حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع .

تحرك عاجل: 172/14 رقم الوثيقة: MDE 11/019/2014 تاريخ الإصدار: 9 يوليو/ تموز 2014